2021/15

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 31 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتوفير تمويل إضافي لمشروع مجابهة كوفيد – 19

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 31 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره اثنان وثمانون مليون وخمس مائتي ألف (82.500.000) أورو لتوفير تمويل إضافي لمشروع مجابهة كوفيد – 19.

2021/15
الـــواردات عـــــــــدد
06 افريل 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

2021/15

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 31 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتوفير تمويل إضافي لمشروع مجابهة كوفيد-19)

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 31 مارس 2021 اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ جملي قدرة 82,5 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 268,125 مليون دينار تونسي قصد تمويل البرنامج الوطني للتلقيح في إطار مجابهة جائحة الكوفيد-19.

وتجدر الإشارة أن هذا القرض يعتبر تمويلا إضافيا من البنك الدولي لدعم قطاع الصحة في مجابهة الأزمة الصحية. وقد تمّ توظيف القرض الأوّل لاقتناء وسائل الحماية الفردية بقرض قيمته 18.3 مليون أورو مصادق عليه بمقتضى المرسوم عدد 21 لسنة 2020 المؤرخ في 22 ماي 2020.

1. أهداف المشروع:

تهدف تعبئة هذا التمويل لدعم تنفيذ الحملة الوطنية للتلقيح ورفع جاهزية المنظومة الصحية للبلاد التونسية عن طريق توفير اللقاحات الضرورية بالكميات المطلوبة لفائدة الفئات المستهدفة بما يعادل 6 ملايين مواطن، أي بنسبة 50 بالمائة من جملة السكان، إلى جانب توفير كافة المستلزمات الطبية من تحاليل وأدوية ومعدات كآلات التبريد ذات الخصوصية الفنية العالية وتأهيل سلسلة التبريد المتصلة بهذه العملية وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمجابهة جائحة كوفيد-19 التي تهدف أساسا إلى:

- التقليص قدر الإمكان من حدة الجائحة واجتناب الحالات الخطرة المؤدية للوفاة عن طريق التوفير المجاني والناجع للقاحات ذو جودة عالية لفائدة الفئات المستهدفة حسب الأولويات المحددة دون تمييز،
- العمل قدر الإمكان على الحد من التبعات السلبية النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذه الجائحة،
- دعم وتطوير الامكانيات الحالية للمنظومة الصحية بما يستجيب لتأمين سلامة مهنيي الصحة.

2. مكونات المشروع:

2.1- دعم تمويل التزوّد باللقاح ضد الكوفيد-19 :

تمثل الاعتمادات المبرمجة لاقتناء التلاقيح من خلال ابرام عقود تزود مع مختلف المخابر العالمية المصادق عليها من قبل الهيئات المعتمدة والحاصلة على التراخيص المستوجبة، بقيمة جمليه قدرها 83 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 83 % من القيمة الجملية للقرض اضافة الى الكميات المتحصل عليها بصفة مجانية في إطار مبادرة COVAX أو الهبة الصينية. إذ ستمّكن هذه الاقتناءات من بلوغ الأهداف المرسومة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمجابهة جائحة كوفيد-19 من خلال ضمان تغطية 50 % من السكان ذوي الأولوية.

2021/15

الـــواردات عـــــــــدد
06 افريل 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

2.2 - المساندة والرفع من جاهزية المنظومة الصحية :

تمثل الاعتمادات المبرمجة لهذا المحور نسبة 14.75 % من القيمة الجملية للقرض وستتخصص لدعم المنظومة الصحية الحالية والعمل على الرفع من جاهزيتها لضمان الظروف الملائمة لإنجاح الحملة الوطنية للتلقيح وبلوغ أهدافها وذلك عبر توفير الامكانيات اللوجستية والمستلزمات الطبية ذات الصلة والمتمثلة أساسا في:

- الأدوية والتحاليل والمستلزمات الطبية المتصلة باللقاح،
- تجهيزات التخزين والتبريد: 20°C/-80°C-
- الخطة الاتصالية،
- تهيئة وتجهيز الفضاءات المخصصة لتخزين التلقيح،
- اقتناء مولدات كهربائية لتأمين استمرارية سلسلة التبريد في المخازن.

3.2 - التصرف والمتابعة والتقييم للمشروع: سيخصص جزء من هذه الاعتمادات لإنجاز أشغال الرقابة الفنية للحملة ودعم تنفيذ مختلف مراحلها.

3. الجهة المنفّذة:

وزارة الصحة والهياكل المعنية باقتناء اللقاح وتنفيذ الحملة الوطنية للتلقيح

4. - مبلغ القرض والشروط المالية:

يمول البنك لدولي للإنشاء والتعمير الكلفة الجملية للتمويل الإضافي بقرض قدره 82,5 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 268,125 مليون دينار تونسي حسب الشروط المالية التالية:

نسبة الفائدة :

- ❖ النسبة المتغيرة للبنك (Spead Variable) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor) : وتبلغ حاليا قرابة 0.435 %
- ❖ مدّة السداد : 18.5 سنة منها 5 سنوات فترة امهال
- ❖ عمولة الافتتاح: 0.25% من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.
- ❖ عمولة التعهّد: 0.25% على المبلغ غير المسحوب من القرض (سيقع احتسابها بعد 12 شهرا من تاريخ مصادقة مجلس إدارة البنك على اتفاقية القرض أي 26 مارس2021)

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

2021/15
الـواردات عـــــــدد
06 افريل 2021
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي